إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/231
للنشر الفوري
٨ يونيو/حزيران ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

البيان الصادر في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٠

الموفدة من الصندوق إلى لبنان

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة إلى بيروت في الفترة من ٢٧ مايو/أيار إلى ٨ يونيو/حزيران لإجراء المناقشات السنوية التي تتم في سياق مشاورات المادة الرابعة. واجتمعت البعثة مع وزيرة المال السيدة ريا حفار الحسن وحاكم مصرف لبنان السيد رياض سلامة، فضلا على عدد من الوزراء والمسؤولين، ورئيس لجنة المال والموازنة في البرلمان، وممثلي القطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي.

وفي ختام المشاورات، أدلى السيد أندرياس بوير، رئيس بعثة الصندوق إلى لبنان، بالتعليقات التالية:

"يجني لبنان ثمار التحسن في الاستقرار الداخلي وانتهاج سياسات حذرة. وقد واصل الاقتصاد أداءه الإيجابي الملحوظ، رغم صعوبة الأجواء العالمية. وقد استمر هذا الزخم القوي في عام ٢٠١٠، ومن الممكن أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٨% هذا العام إذا حافظ الاقتصاد على مساره الراهن.

"ومن جهة أخرى، بلغت الاحتياطيات المالية التي كونتها السلطات مستوى مريحا، كما اتخذت السلطات خطوات أولية لمعالجة مكامن الخطر في المالية العامة. وأدى ارتفاع معدل النمو وتزايد الفوائض الأولية إلى هبوط نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٣٠ نقطة مئوية بعد مستوى الذروة الذي بلغ ١٨٠% في عام ٢٠٠٦.

"وصحيح أن لبنان أحرز تقدما ملموسا على عدة جبهات، لكن مكامن الخطر لا تزال كبيرة. فنسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي التي بلغت ١٤٨% في نهاية ٢٠٠٩ لا تزال من أعلى النسب في العالم. ولا يزال التقدم محدودا أيضا في تعزيز المؤسسات الاقتصادية ومعالجة مواطن الضعف الهيكلية، بما فيها الثغرات المهمة في البنية التحتية، وخاصة في قطاع الكهرباء.

"واليوم، تواجه السلطات تحديين مهمين. أولا، إدارة الاقتصاد المزدهر بحذر لتجنب الدخول في حالة من النشاط الاقتصادي المحموم. وثانيا، الاستفادة من الزخم الاقتصادي الإيجابي لإجراء مجموعة من الإصلاحات المعلقة.

"وليس من المرجح استمرار المناخ الراهن إلى أجل غير مسمى، بما يميزه من انخفاض أسعار الفائدة العالمية ووفرة السيولة. وعليه، ينبغي اجتناب التراخي والتوصل إلى توافق في الآراء لمعالجة أوجه الضعف ومكامن الخطر الهيكلية في لبنان. ومن شأن ذلك أن يمهد السبيل لاستمرار النمو الحالي وتحقيق توسع اقتصادي مستقر ودائم.

"ومما يستحق الترحيب تلك الخطط الموضوعة لزيادة الاستثمار العام، إلى جانب تنفيذ الإصلاحات القطاعية. غير أن صلابة الاقتصاد على المدى القصير تُغني عن اللجوء إلى التنشيط المالي هذا العام. ومن هنا، ينبغي أن يستهدف تنفيذ الموازنة تحقيق فائض أولي أكبر من الوارد في موازنة ٢٠١٠.

"وينبغي أن يسمح الإطار متوسط الأجل لسياسة المالية العامة بزيادة الاستثمارات العامة والإنفاق الاجتماعي وتحقيق ارتفاع كبير في الفوائض الأولية، حتى يتسنى الوصول إلى انخفاض حاسم في نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي. ولهذا الغرض، يمكن توفير المساحة المالية اللازمة عن طريق مزيج من التدابير الرامية إلى تحسين نوعية الإنفاق العام وتعبئة إيرادات إضافية.

"والحاجة ماسة على وجه الخصوص لتخفيض عجز مؤسسة كهرباء لبنان، وهو ما يتطلب تعديل تعرفة الكهرباء، والحد من الخسائر التقنية وغير التقنية، وتحسين نظام الحوكمة. وفي هذا السياق، يمكن أن تشمل مجموعة التدابير الضريبية ذات الصلة استحداث الضريبة الموحدة على الدخل، وفرض ضريبة على أرباح رأس المال، وتوسيع قاعدة الضريبة على القيمة المضافة عن طريق خفض الإعفاءات والمستردات الضريبية، والنظر في إمكانية إجراء زيادات تدريجية في معدلات الضريبة على القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات التي تعتبر منخفضة نسبيا بالمعايير الدولية.

"وقد ركزت السياسة النقدية تركيزا صائبا في الآونة الأخيرة على تخفيف وتيرة تدفق الودائع الداخلة من خلال تخفيض سعر الفائدة الأساسي، نظرا للمستوى المريح الذي وصل إليه الاحتياطي المتاح بالعملات الأجنبية. ولضمان التعديل الميسور لوتيرة الودائع الداخلة، يبدو من المهم اعتماد منهج حذر عند إجراء تخفيضات إضافية في سعر الفائدة الأساسي.

"وقد نجح النظام المصرفي اللبناني في تخطي الأزمات الإقليمية والعالمية الأخيرة. وينبغي أن يستمر تركيز أجهزة الرقابة المصرفية على منع المخاطرة المفرطة في ظلّ صلابة الاقتصاد. كذلك فإن التوسع الإقليمي الجاري للمصارف اللبنانية يبرر زيادة التركيز على وجود رقابة خارجية فعالة.

"ويتعين توخي اليقظة إزاء الارتفاع الذي شهدته أسعار العقارات مؤخرا. وإذا واصل نمو الائتمان معدله السريع، ينبغي أن تنظر السلطات في إمكانية وضع حدّ أقصى للآليات الحافزة التي تمنح إعفاءات من شروط الاحتياطي الإلزامي، تمهيدا لإلغاء هذه الآليات بالتدريج.

"وتمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسيلة ربما تفيد في معالجة اختناقات البنية التحتية، لكن تجنب المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المالية العامة يستلزم وجود إطار مؤسسي سليم بمشاركة قوية من سلطات المالية العامة.

"وأخيرا ، ينبغي مواصلة الجهود لتحسين النظام الإحصائي، بما في ذلك التغطية الإحصائية وجودة الإحصاءات ودرجة حداثتها، ليكون عنصرا داعما للكفاءة في رسم السياسات."